الحكومة تقف عاجزة عن إدارة وتنفيذ أي مشروع إصلاحي ناجح.. ولا تمتلك خططاً للنهوض بالدولة

«الجمعية الاقتصادية» عن إقرار الموازنة: كفاكم تبديداً للثروة

- السياسة التي بددت 40 مليار دينار خلال 10 سنوات لا يمكن ائتمانها على دين عام بسقف مفتوح
- الحلّ الوحيد للخروج من الأزمة الاعتراف بعدم جدوى السياسات الراهنة والخلافات المعرقلة للتنمية

أصدرت الجمعية الاقتصادية الكويتية بيانا بعنوان: «كفاكم تبديدا للثروة»، حيث قالت فيه انها تابعت جلسة مجلس الأمة الخاصة بإقرار الموازنة العامة للدولة، وما واكبها من أحداث بعيدة كل البعد عن المهنية والمسؤولية تجاه المال العام وآليات الإنفاق، خصوصا أن هذه الموازنة تعتبر هي الأكبر عبر تاريخ الكويت الحديث.

وأضافت الجمعية في بيانها، أنها تشعر بقلق كبير لما آلت إليه الحالة المالية للدولة وديمومة المؤسسات وآلية إقرار الموازنة بهذا الشكل، فالمسار الوحيد المتاح هو الاعتراف بعدم جدوى الاستمرار في السياسات الراهنة والخلافات المعرقلة للتنمية.

وتابعت: «تنتظر الكويت اليوم تحديات كبيرة ترمي بظلالها على الوضع الاقتصادي القاتم، حيث بدأت بالأزمة الصحية العالمية وتراجع أسعار النفط عن سعر التعادل في الموازنة ونفاد الاحتياطي العام وسط سجال السلطتين ومساعي تبديد الثروة عبر قرارات واقتراحات آلت إلى تدهور المالية العامة دون وجود خطط انقاذ واضحة».

غياب خطط الإصلاح

وأوضحت أن الاقتصاد الكويتي تشوب حوله ظلال سوداء، وفي المقابل تقف الحكومة عاجزة تماما عن تنفيذ وإدارة أي مشروع إصلاحي ناجح، فعلى الرغم من تجاذبات السلطتين على مدى الأعوام إلا أن الحكومات المتعاقبة كانت تتحكم على أغلبية مريحة في جميع البرلمانات باستثناء برلمان واحد في السنوات السابقة، فلماذا لم تمرر خططها ومشاريعها للإصلاح الاقتصادي إن وجدت.

وأشارت الجمعية في بيانها إلى أن ما يدل على عدم امتلاك الحكومات المتعاقبة مشروعا للنهوض بالدولة، ما يلي:

1 ـ الرواتب والدعوم تستهلك أكثر من 125٪ من الإيرادات النفطية المقدرة بالميزانية.

2 ـ الرواتب والدعوم يشكلان قرابة 110٪ من إجمالي الإيرادات العامة.

3 ـ توقعات بدخول أكثر من 325 ألف خريج كويتي إلى سوق العمل في الأعوام الـ20 سنة القادمة.

انعدام كفاءة الإنفاق

وقالت إنه بالإضافة إلى أبواب الهدر وانعدام كفاءة الإنفاق والعديد من الملاحظات الأخرى، فإن الحديث عن إجراءات الحكومة في إعادة هيكلة القطاع العام لا ينعكس على الميزانية التي تم رصدها، فهناك العديد من الهيئات والمؤسسات التي تعتبر عبئا على الدولة باختصاصات متداخله مع جهات أخرى دون أي انجاز يذكر.

وتابعت: «أغلب المشاريع المدرجة ليس لها أي عائد فعلي للدولة ولا على خلق فرص عمل بمشاريع تعاد سنويا من جهات حكومية بلا أي قيمة مضافة. كما أن إقرار المميزات المالية بنفس مزايا الأعوام التي كان فيها وفرة مالية أمر غير منطقي دون وجود أي أدوات لقياس الأداء».

لذلك كان لابد من أخذ قرار جريء بتخفيض الميزانية والتخلص من أبواب الهدر والترضيات ووضع خطة لتنويع الإيرادات وتمويل العجز. فالزيادة في المصروفات في ظل العجوزات هو تساؤل بحد ذاته هل هذا المشروع يتناسب مع تطلعات دولة غنية ومستوى ثقافي شعبي عال للارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية؟

استمرار تضخم الميزانية

ولفت البيان إلى إن التضخم المستمر في الميزانية العامة له تفسيران، الأول عجز الإدارة العامة الشديد متمثلا في السلطة التنفيذية عن الوعي بأن ارتفاع النفقات العامة، والجاري منها تحديدا أمر غير قابل للاستدامة ومخاطره السياسية والاجتماعية غير محتملة. والثاني، هو استمرار الصراعات السياسية وتوزيع المناصب بنظام المحاصصة على حساب الكفاءة ما أدى إلى قوانين وقرارات غير رشيدة بصبغة شعبوية، فكانت المناصب أهم من المستقبل الاقتصادي للدولة.

ومما يجعل الموضوع أكثر ضبابية هو عجز الحكومة عن تسويق آليات تغطية العجز والتحرك وفق برنامج محكم بإقرار الدين العام عبر خطة إنفاق واضحة. مما أدى لتمويل العجز بالسحب من أصول الاحتياطي العام السائلة، إلى أن أصبح الصندوق صفريا.

الدين العام

وبالمقابل، لن ينصلح الحال إذا مر قانون الدين العام ولن ينصلح الحال مع فرض ضرائب ولن ينصلح الحال إذا تم تخصيص جميع مرافق الدولة، إذا لم ينصلح حال الإدارة وتغيير النهج. فالسياسة التي بددت أكثر من 40 مليار دينار فائضا في صندوق الاحتياطي العام خلال 10 سنوات لا يمكن أن تؤتمن على دين عام بسقف مفتوح ولا السحب من صندوق أجيال نتحكم بمصيره من غير مسؤولية.

فالواجب إذا أخذنا المنطق الاقتصادي من جدوى الدين العام هو أولا أن يكون محكوما بضوابط مالية يحاسب عليها الوزير المعني ورئيس الحكومة المسؤول عن السياسة العامة في حال تعثره، وثانيا أن يكون مربوطا بإنفاق رأسمالي مستقبلي يعود بالنفع على ميزانية الدولة وليس لتغطية رواتب وأجور. كما أن عدم وجود قانون لرفع سقف الاقتراض سيدفع الدولة باتجاه تسييل أصول صندوق الأجيال القادمة وإضاعة فرص الاستثمار بتلك المبالغ فقط لسد عجز سنة واحدة. فالاستمرار بسياسة تعويم الموضوع قد تفيد سياسيا لكنها قاتلة ماليا واقتصاديا.

والأهم من كل هذا بأن تكون هنالك رقابة محترفة على النفقات العامة في حال إقرار قانون لرفع سقف الاقتراض كما هو معمول به في الدول المتقدمة حين استدانتها من أسواق المال العالمية. ولكن من جعل العجز التراكمي المتوقع من 2015ـ2025 هو 79 مليار دينار (حسب تقديرات صندوق النقد الدولي) أي ما يعادل 40٪ من صندوق احتياطي الأجيال القادمة لا يمكن أن يعطى الحرية التامة بالإنفاق المالي دون رقابة صارمة. ولن نتطرق للحلول لأن إدراج الحكومة متخمة بالدراسات ولكنها مع الأسف تفتقر للقرار.

نحن اليوم لسنا بحاجة إلى «فزعة» قصيرة المدى، ولكن بحاجة إلى خطة مستدامة ورؤية اقتصادية قابلة للتطبيق مع خارطة طريق واضحة للإصلاح الاقتصادي وحزمة اقتصادية مالية متكاملة وتعاون بين السلطتين لمعالجة الخلل في الاقتصاد الكويتي لنتمكن من عبور الأزمة والتأسيس لمرحلة جديدة في الاقتصاد الوطني مبنية على قوة القانون والرقابة الشعبية.

السعودية: إصدار رخصة لأول بنكين رقميين

وكالات: وافق مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على إصدار رخصة لأول بنكين رقميين في المملكة، وذلك بحسب ما ذكرته وكالة الأنباء السعودية، والتي أشارت إلى أنه سيتم إصدار الترخيص اللازم لكل من بنك STC تحت التأسيس والبنك السعودي الرقمي تحت التأسيس أيضا، وذلك وفقا للمادة (الثالثة) من نظام مراقبة البنوك.

وأوضح وزير المالية محمد الجدعان أن موافقة المجلس تجسد حرص القيادة على مواكبة التطور المتسارع في «التقنية المالية»، وتمكين المملكة العربية السعودية لتكون ضمن أكبر المراكز المالية في العالم، وذلك من خلال دعمها الكامل لبرنامج تطوير القطاع المالي أحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى مواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع، وتحقيق قفزات نوعية في مجال الخدمات المالية تتواكب مع التطور المتواصل في الأعمال والخدمات بالمملكة.

وأشار إلى أن برنامج تطوير القطاع المالي عمل على وضع استراتيجية للقطاع خلال الفترة من 2021 إلى 2025 تتضمن عددا من المبادرات الخاصة بالتقنية المالية التي من شأنها تطوير القطاع، وتدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله.

من جهته، قال البنك المركزي السعودي (ساما)، في بيان، إن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص لبنكين رقميين محليين، سيكون عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية (STC Pay) لتصبح بنكا رقميا محليا لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأسمال يبلغ 2,5 مليار ريال (بنك إس تي سي)، وتحالف عدد من الشركات والمستثمرين بقيادة شركة عبدالرحمن بن سعد الراشد وأولاده لتأسيس بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة برأسمال يبلغ 1,5 مليار ريال (البنك السعودي الرقمي).

2,8 مليون دينار أرباح «النوادي» في 2020

نواف الرفاعي

أعلنت شركة النوادي القابضة عن نتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث حققت إيرادات اجمالية بلغت 6,45 ملايين دينار، مقارنة مع 10,76 ملايين دينار عن السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019، بانخفاض 40٪، كما بلغ صافي الربح 2,89 مليون دينار مقارنة مع 4,84 ملايين دينار في السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019، بانخفاض 40٪، وربحية السهم بلغت 11,83 فلسا للسهم الواحد مقارنة مع 19,85 فلسا، مشيرة الى ان نسبة التغيير تعود إلى الوضع الاستثنائي الذي شهدته الكويت والعالم اجمع على خلفية تفشي وباء كورونا، وما نتج عنه من أثر سلبي على كافة القطاعات.

وقالت «النوادي» في بيان صحافي ان المساهمين وافقوا على كافة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بنسبة حضور بلغت 84,391٪.

وتعليقا على النتائج المالية للشركة، قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة النوادي القابضة نواف الرفاعي: «تحرص شركة النوادي على تعزيز إيراداتها من الاعمال التشغيلية الأساسية وتنويع مصادر الدخل بما يتماشى مع استراتيجية الشركة وخططها المستقبلية للنمو». وأضاف الرفاعي «تنصب أهداف الشركة حاليا على إعادة الهيكلة الإدارية والتنظيمية بما يدعم توجهات الشركة نحو تحقيق النمو التشغيلي وزيادة الدخل، ايمانا منا بأن تحقيق الأهداف المالية يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة الشركة على دعم النظام الداخلي والهيكلي للأعمال وتطوير الكوادر البشرية».

وأوضح: «تتركز استثماراتنا في القطاعين العقاري وقطاع المعاهد الصحية، ومن هذا المنطلق تعمل الشركة على عدد من المشاريع العقارية التجارية والفندقية وكذلك التوسع في أفرع المعاهد الصحية الرجالية والنسائية، ونعتزم كذلك ان نستغل خبرتنا في المجال الرياضي والصحي بإطلاق علامات تجارية جديدة ستحدث نقلة نوعية في هذا القطاع محليا».

وحول تأثير تفشي وباء كوفيد-19 على الأداء التشغيلي للشركة، أشار الرفاعي إلى أن الفترة الماضية شهدت العديد من التحديات، لاسيما مع القرارات الخاصة بإغلاق المعاهد الصحية، كما تأثر كذلك الطلب على القطاع العقاري الامر الذي انعكس على الأداء المالي، وأضاف: «على الرغم من هذه التحديات اثبتنا قدرتنا على تخطي المعوقات»

تقدم شركة جاسم للنقليات والمناولة خدمات مرنة من الإيجارات اليومية إلى حزم مصممة خصيصاً لإضافة قيمة إلى المشاريع.

- رافعات
- معدات ثقيلة
- معدات صناعية

الخدمات اللوجستية ومناولة البضائع

تأجير المعدات

تأجير مولدات الطاقة الكهربائية

لمزيد من المعلومات، اتصل على 2228 6100

jtckw.com

كفاءة. موثوقية. مرونة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأسرة

شركة المركز المالي الكويتي "المركز"

بخالص العزاء والمواساة من

السيد / مناف عبدالعزيز الهاجري

الرئيس التنفيذي السابق

وعائلته الكريمة

لوفاة المغفور لها بإذن الله والدته

السيدة/ نورية عبدالرحمن الزيد الخالد

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون